أوغلو من كركوك: المحافظة تمثل العمود الفقري لوحدة العراق ورمزاً لتعايش جميع مكوناته

أنقرة وأربيل: إثارة الأسد للصراع الطائفي والعرقي تهدد المنطقة

أربيل- كركوك/ المدى

ناقش وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مع رئيس الاقليم مسعود بارزاني في مباحثات في أربيل عاصمة اقليم كردستان العراق "بشكل موسع في إجواء سادتها مشاعر من المودة والصداقة العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية وخاصة الأوضاع الراهنة في سوريا وأعربا عن سعادتهما لما وصل إليه مستوى العلاقات بين الجانبين توسيعا في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الإقتصادي والطاقة" كما قال بيان صحافي مشترك عن المباحثات صدر في وقت متأخر مساء أمس.

وأشار إلى أنّ الجانبين شددا على "أن الوضع في سوريا خطير وكارثي والشعب السوري لايزال يعاني خسائر في الارواح والدمار بشكل وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل".

وأكد الجانبان "أن تصرفات النظام السوري وسياسته في إثارة الصراع الطائفي والعرقي يشهد مزيداً من التدهور وأن المستجدات في سوريا تمثل تهديداً للأمن والإستقرار الإقليمي في المنطقة وهو وضع غير مقبول بكل المقاييس". وشددا على التزامهما بالعمل من اجل انتقال سياسي سلمي في سوريا وقالا ان مستقبل هذا البلد يجب أن تقرره الإرادة الحرة للشعب السوري.

واتفق الجانبان على التعاون والتنسيق في جهودهما لمساعدة الشعب السوري من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة لسوريا ديمقراطية، حرة وتعددية، حيث يتساوى جميع المواطنين فيها في الحقوق والحريات.

وأشارا إلى أنّه في سوريا الجديدة ينبغي إحترام جميع الهويات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية ويجب ضمان حقوقهم وحمايتها.

كما أعرب الجانبان التركي والكردستاني عن عن قلقهما العميق إزاء عدم الإستقرار والفوضى التي تعم سوريا وشددا على أنه سيتم النظر في أي محاولة لإستغلال الفراغ في السلطة هناك من قبل أي جماعة أو تنظيم متشدد واعتبار ذلك بمثابة تهديدً مشترك تنبغي معالجته بتنسيق مشترك ويجب أن تكون سوريا الجديدة خالية من المجموعات والمنظمات الإرهابية المتطرفة في أشارة الى تنظيم القاعدة وحزب العمال الكردستاني التركي الانفصالي. واتفق الجانبان ايضا على مواصلة المشاورات والتعاون بينهما بما يضمن مصلحة السلام والإستقرار للمنطقة.

وقد شارك في المباحثات عن الجانب التركي كل من: همر جليك رئيس حزب العدالة التركي (آكبارتي) و سنر أوغلو مستشار وزير الخارجية والسفير التركي لدى العراق والقنصل التركي لدى أربيل وعدد من كبار المسؤولين.. فيما ضم الوفد الكردستاني كلا من: كوسرت رسول علي نائب رئيس إقليم كردستان وأرسلان بايز رئيس البرلمان ونيجيرفان بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان وبرهم صالح نائب السكرتير العام وملا بختيار عضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس جلال طالباني وفاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني وكريم شنكالي وزير الداخلية وآشتي هورامي وزير الثروات الطبيعية وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة إلاقليم.

ووصل أوغلو اليوم الخميس الى مدينة كركوك الشمالية المتنوعة الأعراق والغنية بالنفط حيث سيلتقي كبار المسؤولين فيها وممثلي التركمان الذين يشكلون الى جانب الكرد والعرب نسيج المدينة العرقي.

وكانت تركيا أكدت الاحد الماضي انها ستتخذ "كافة الاجراءات" لمنع تمركز "خلايا ارهابية" في المناطق الحدودية مع سوريا حيث تتهم انقرة النظام السوري بتسهيل تمركز انفصاليي حزب العمال الكردستاني التركي هناك. وفيما نشرت الصحافة التركية صور اعلام كردية رفعت في بلدات في شمال سوريا أكد أوغلو ان هذه المنطقة لم تصبح بالكامل تحت سيطرة المعارضين الكرد.

وتبدي تركيا قلقا من سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا المتهم من قبل تركيا بقربه من حزب العمال الكردستاني في السيطرة على المناطق الكردية في سوريا. وتؤكد أنها لن تتسامح مع أي خطوة تهدد أمنها من سوريا وسط التعاون بين المتمردين الكرد الأتراك والحزب الكردي في شمال سوريا لذا قامت تركيا بتحريك بطاريات صواريخ مضادة للطائرات على الحدود السورية بعد قيام دمشق بإسقاط طائرة استطلاع تركية في وقت سابق وقامت بنشر الدبابات على الحدود بعد ورود تقارير عن سيطرة الكرد على خمس مدن شمال سوريا.

وكان مسؤول كردي عراقي رفيع المستوى قال الثلاثاء الماضي إن قوات كردية قامت بتدريب اكراد سوريين في مخيمات اقليم كردستان العراق "لملء اي فراغ أمني بعد سقوط النظام السوري". وقال هيمن هورامي مسؤول مكتب العلاقات الخارجية في الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني "الشباب الكرد السوريون عددهم قليل جدا وتم تدريبهم تدريبات بدائية في مخيمات الاقليم".

واضاف ان هذه التدريبات التي تلقاها الكرد السوريون على ايدي قوات كردية تهدف الى "ملء اي فراغ أمني بعد سقوط النظام السوري". وأوضح "نحن في الحزب الديموقراطي الكردستاني نهتم بالشأن السوري بسبب تواجد اكثر من مليوني كردي في سوريا".

وتابع "نحن في الحزب الديموقراطي وحكومة الاقليم لن نتدخل في الشأن السوري ولن نفرض اي صيغة سياسية حول كيف يجب ان يكون وضع الكرد في سوريا ولكن ساندنا توحيد الصف الكردي في سوريا ليكون داعما اساسيا للمعارضة السورية ويكون داعما اساسيا للتغير الايجابي في سوريا".

يذكر ان الحكومة العراقية الاتحادية في بغداد والحكومة المحلية في اقليم كردستان تتبنيان موقفين متناقضين من الاحداث الجارية في سوريا حيث تدعو الحكومة الاتحادية الى حل سلمي للنزاع المسلح المستمر منذ اذار (مارس) عام ٢٠١١ وترفض تسليح المعارضة في حين تتبنى سلطات اقليم كردستان موقفا اكثر حدة ضد النظام السوري.

وفي وقت سابق من يوم امس زار وزير الخارجية التركي محافظة كركوك حيث اعتبر وزير الخارجية التركي أن محافظة كركوك تمثل العمود الفقري لوحدة العراق ورمزاً للتعايش لجميع المكونات، مؤكداً أنه تم الاتفاق على توأمتها مع مدينة طونيا التركية، فيما أشار محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم إلى أن زيارة أوغلو لها أهمية كبيرة لاهتمام تركيا بكركوك وكركوك بتركيا.

وقال أوغلو خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده، اليوم، في كركوك مع محافظها نجم الدين عمر كريم، وحضرته "المدى" إن "كركوك تمثل وحدة العراق والعمود الفقري لها"، معتبراً أنها "تمثل رمزاً للتعايش بين جميع المكونات".

وأضاف اوغلو أن زيارته للمحافظة "تأتي لأهميتها على جميع الصعد، لأنها مدينة غنية بالنفط ولها دور مستوى الشرق الأوسط"، مؤكداً أنه "تم الاتفاق على توأمة كركوك مع مدينة طونيا التركية".

ووجه أوغلو "دعوة لمسؤولي المحافظة لزيارة تركيا خلال السابع عشر من شهر آب الحالي".

من جانبه اعتبر محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم خلال المؤتمر، أن "زيارة وزير الخارجية التركي لها أهمية كبيرة لاهتمام تركيا بكركوك وكركوك بتركيا على جميع الأصعدة"، معرباً عن ترحيبه بهذه الزيارة.

وشدد كريم على أهمية "فتح آفاق التعاون بين كركوك وتركيا".

وتشهد العلاقات العراقية التركية توتراً ملحوظاً منذ عدة أشهر، ازدادت حدتها في الفترة الأخيرة وخاصة بعد تصدير حكومة إقليم كردستان العراق النفط إلى تركيا من دون موافقة الحكومة المركزية، حيث أعلن وزير الطاقة التركي تانر يلدز، في (١٣ تموز ٢٠١٢) أن تركيا بدأت استيراد ما بين ٥ و١٠ شاحنات من النفط الخام يومياً من شمال العراق، مبينا أن تلك الكميات قد تزيد إلى ما بين ١٠٠ و٢٠٠ شاحنة يومياً، فيما أشار إلى أن تركيا تجري محادثات كذلك مع حكومة إقليم كردستان في شمال العراق بشأن مبيعات مباشرة للغاز الطبيعي لتركيا.

وتسببت مذكرة الاعتقال التي صدرت بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة "الإرهاب" بنشوب أزمة جديدة بين الطرفين، إذ دعا أردوغان المالكي في (١٠ كانون الثاني ٢٠١٢) إلى اتخاذ إجراءات لاحتواء التوتر الذي يتناول قضية الهاشمي وضمان محاكمته بعيداً من الضغوط السياسية، واعتبر أن الديمقراطية ستتأثر سلباً إذا تحولت الشكوك لدى شركاء التحالف الحكومي إلى عداء.

ثم تطورت الأزمة لتصل إلى أوجها عقب اتهام أردوغان المالكي في (٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢) بالسعي إلى إثارة "نزاع طائفي" في العراق، كما حذر من أن أنقرة لن تبقى صامتة في حال أقدمت بغداد على هذه الخطوة كونها لن تسلم منها، فيما رد الأخير معتبراً أن تصريحات نظيره تشكل استفزازاً للعراقيين جميعاً، مؤكداً رفض التدخل في شؤون العراق الداخلية.

وحملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي في (١٥ تموز ٢٠١٢)، شخصيات سياسية عراقية مسؤولية تأزم العلاقات مع تركيا، وفي حين أعربت عن رفضها للمحاولات "الطائفية والقومية" التي تهدف للتدخل الخارجي في الشؤون العراقية، اعتبرت تصريحات المسؤولين الأتراك "تدخلا غير مقبول".

وجود حركة تهريب للسلاح والجهاديين بين البلدين

الخلاف السياسي والنزاع السوري يغذيان العنف في العراق

بغداد/أ. ف. ب

بلغت حدة اعمال العنف في العراق اعلى معدلاتها منذ نحو عامين، في تطور يرى محللون انه مرتبط بعوامل سياسية محلية وايضا اقليمية تستمد زخمها من النزاع المسلح في سوريا، محذرين من ان البلاد قد تدفع نفسها نحو موجة عنف طائفي جديدة.

وبحسب حصيلة اعدتها وزارات الدفاع والداخلية والصحة وحصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها الاربعاء، فقد قتل ٣٢٥ شخصا في تموز/يوليو هم ٢٤١ مدنيا و٤٤ عسكريا و٤٠ شرطيا، وهي اعلى حصيلة شهرية منذ مقتل ٤٢٦ شخصا في اب/اغسطس ٢٠١٠.

وتمثل هذه الحصيلة ارتفاعا كبيرا جدا في عدد ضحايا اعمال العنف عن الشهر السابق حيث قتل ١٣١ شخصا وفقا للارقام الرسمية، علما ان اعلى حصيلة ضحايا شهرية لهذا العام سجلت في كانون الثاني/يناير وبلغت ١٥١ قتيلا.

ويقول المحلل والخبير الامني والاستراتيجي علي الحيدري ان "اسباب ارتفاع معدلات العنف في البلاد سياسية وامنية واستراتيجية مرتبطة خصوصا بالنزاع المسلح في سوريا". ويوضح ان "الخلافات القائمة بين الكتل السياسية في العراق تنعكس سلبا على العملية الامنية والاقتصادية وسط حالة من انعدام الثقة بين الشركاء السياسيين وعدم التوافقية في صنع القرار الامني السياسي".

ويعيش العراق منذ الانسحاب العسكري نهاية العام الماضي بعد تسع سنوات من اجتياح البلاد التي تشهد منذ ذلك الحين اعمال عنف يومية، على وقع ازمة سياسية باتت تشل مؤسسات الدولة. وتدور الازمة حول اتهام خصوم رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي الذي يحكم البلاد منذ ٢٠٠٦، بالتفرد بالسلطة وتهميش المكونات الاخرى.

ورغم مرور اكثر من عام ونصف على تشكيل حكومة الشراكة الوطنية الحالية، القائمة على المحاصصة الطائفية والحزبية، بقي منصبا وزيري الداخلية والدفاع شاغرين بسبب الخلاف بين اطراف السلطة حول احقية تولي هاتين الوزارتين الحيويتين.

ووقعت اكبر هجمات شهر تموز/يوليو في بداية الاسبوع الماضي حين قتل ١١٣ شخصا واصيب العشرات بجروح في سلسلة هجمات منسقة في مناطق مختلفة هي الاكثر دموية منذ مقتل ١٢٧ شخصا في اعمال عنف مشابهة في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وتبنى تنظيم دولة العراق الاسلامية، الفرع العراقي لتنظيم القاعدة، هذه الهجمات التي وقعت بعد يوم واحد من دعوة زعيم التنظيم ابو بكر البغدادي "شباب المسلمين" للتوجه الى العراق.

ويرى الحيدري ان "الصراع في سوريا يشتد بين النظام والمجاميع المسلحة، وهذه المجاميع المسلحة تتكون مما يطلق عليه الجيش السوري الحر، وايضا من عناصر من تنظيم القاعدة".

ويضيف ان هذا الامر "ادى الى وجود مساحة حركة لتنظيم القاعدة بين العراق وسوريا، وبات التنظيم يتنفس بحرية اكبر هنا، ومن الواضح ان دعوة ابو بكر كانت تعني فتح جبهة جديدة في العراق، وهذا ما يحدث". وتشترك سوريا مع العراق بحدود تمتد لحوالي ٦٠٠ كلم يقع اكثر من نصفها تقريبا في محافظة الانبار.

وغالبا ما يحذر مسؤولون عراقيون من احتمال تمدد الازمة السورية الى الدول المجاورة، وخصوصا الى العراق الذي سبق وان اتهم النظام السوري في الماضي بانه كان يدرب ويمول مجموعات جهادية لتنفيذ هجمات فوق اراضيه.

وكان المالكي اعلن في بداية اذار/مارس ان تنظيم القاعدة "بدا يهاجر" من العراق الى سوريا التي اصبحت بحسب قوله "في قلب المشكلة الارهابية"، فيما اكد مسؤولون آخرون وجود حركة تهريب للسلاح والجهاديين بين البلدين.

ويقول المحلل الامني البريطاني والخبير في شؤون العراق جون دريك ان "سوريا تشكل فرصة مهمة للارهابيين". ويوضح ان "غياب السلطة في مواقع كثيرة في البلاد قد يوفر لهذه الجماعات فرصة لتعزيز قوتها وشن هجمات في منطقة اكبر".

ويتابع ان "نظرة تنظيم القاعدة في العراق اليوم باتت تتخطى محافظات عراقية مثل نينوى وبابل وديالى والانبار، لكنها تشمل سوريا ايضا، (...) وترى في ما يحدث هناك فرصة لشن عمليات في البلدين معا".

وفي مقابل ازدياد قدرة تنظيم القاعدة على شن هجمات مؤلمة، كهجمات الثلاثاء التي استهدفت مجمعا امنيا محصنا في بغداد وقتل فيها ٢١ شخصا بينهم ١٤ من عناصر الشرطة، تعاني القوات العراقية من نقص في المعدات اللازمة لمواجهة قدرة مماثلة.

ويقول الحيدري ان "العراق تنقصه معدات متطورة للكشف عن المتفجرات، وكاميرات مراقبة في الشارع، والتتبع الدقيق لحركة الوافدين". ويرى دريك من جهته ان ارتفاع درجات الحرارة التي تتجاوز الخمسين درجة مئوية "يضعف قدرة القوات الامنية على البقاء متيقظة طوال النهار، ويسمح للمسلحين بشن هجمات اكبر خلال فصل الصيف".

ويعمل الجنود العراقيون ١٩ ساعة تقريبا في اليوم الواحد، يقضون معظمها تحت الشمس، ويمنحون اجازة لسبعة ايام بعد كل اسبوعي عمل، فيما يعمل رجال الشرطة لثماني ساعات يوميا يقضون معظمها في حمل جهاز الكتروني لتعقب المتفجرات سبق وان ثبتت عدم فاعليته.

وغالبا ما تستهدف الهجمات اليومية في العراق الشيعة الذين يسيطرون على الحكم منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، وهي هجمات سبق وان تسببت عام ٢٠٠٦ بموجة عنف طائفي دامية قتل فيها الآلاف.

ويقول المحلل السياسي احسان الشمري ان "العراق يواجه في الوقت الحالي خطر خطين من العنف".

ويوضح ان "الخط الاول تقوده القاعدة ومجاميع مسلحة اخرى تحاول ان تثبت انها لا تزال قوية وتحظى بمناصرة جماعات اخرى (...)، والثاني ينتظر نجاح الخط الاول حتى يدفع البلاد نحو عنف طائفي جديد".

بسبب تشدّدها في شروط التعاقد وبزوغ نجم إقليم كردستان

بغداد تصعد المعركة مع شركات النفط العالمية

أشارت تقارير صحافية إلى أنّ إقليم كردستان يمتلك "سلاحاً سرياً" يتمثل في انجذاب شركات النفط الأجنبية لشروط الكرد الأكثر تحرراً بخصوص عقود النفط وابتعادها عن بغداد بسبب شحها وبخلها.

وقد أضحت تلك الشركات طابورا خامسا بشكل غير مقصود في المساعي التي تبذلها كردستان نحو الاستقلال الاقتصادي. ويوم أمس، باتت شركة توتال الفرنسية ثالث أكبر شركة نفط تنهي تعاقدها مع بغداد بتوقيعها على عقد نفطي لا يخضع لأي رقابة مع كردستان.

ومن المعلوم أن بغداد، التي تصر على كامل سيادتها على عائدات البلاد النفطية الضخمة، تحظر على شركات النفط التعامل بشكل مباشر مع كردستان وتطلب منها بدلاً من ذلك أن تتقدم بمشروعات من خلال وزارة النفط وأن تشحن إنتاجها النفطي من خلال الأنابيب التي تخضع لسيطرة بغداد. لكن شركات اكسون موبيل وشيفرون وتوتال تعترض على ذلك، وهي بذلك تُعَرّض عقودها النفطية في جنوب العراق للخطر.

وأوضحت في هذا السياق مجلة "فورين بوليسي" الأميركية أن تلك الشركات ترى أنه وبالرغم من الدونية النسبية لاحتياطات كردستان النفطية، إلا أن احتمالات الصعود هناك تفوق التهديد السلبي الخاص باحتمالية فقدان الوصول إلى العراق كما ينبغي.

وتابعت المجلة بتأكيدها على أن الضغوط ستتزايد الآن على بغداد كي توقف نوعاً ما ما يبدو تمرداً من جانب شركات النفط، وهو تحد آخر للحكومة العراقية، التي تئن بالفعل من تزايد أعمال العنف وانخفاض عائدات النفط بسبب تراجع الأسعار العالمية.

لكن المجلة مضت لتحذر مسؤولي إقليم كردستان من مغبة تسليم ثروتهم النفطية للشركات الأجنبية، وأعقبت بتأكيدها على ضرورة ألا يكرروا ما سبق أن حدث لبعض الدول في أميركا الوسطى والجنوبية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

وأشارت المجلة في الإطار نفسه إلى أن القرار الذي اتخذته الشركات بتجاهل بغداد يبدو غبياً، إذ إن العراق تعتبر جائزة كبرى في تجارة النفط، حيث توجد فيها احتياطات تقدر بـ١٤٨ مليار برميل، وهي ثاني أكبر احتياطات تقليدية من حيث الحجم في العالم.

ولفتت المجلة بعد ذلك إلى تصاعد حدة الخلاف الآن بين بغداد وبين شركات النفط التي هرولت إلى هناك عقب سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب اعتراضها على الشروط المشددة التي فرضتها بغداد بخصوص تعاقدات النفط.

وقد حاولت فورين بوليسي الحصول على تعليق من شركة توتال بعدما أرسلت رسالة بريدية لها بهذا الخصوص، لكنها لم تتلق أي توضيح أو تعقيب في ما يتعلق بقرارها الأخير.

وقال مسؤول من إحدى الشركات: "شروط التعاقد في الشمال أفضل بكثير. صحيح أن الحكومة لها حصة، إلا أنه كلما ابلت بلاءً حسناً، كلما حصلت على المزيد، والشروط هناك أكثر جاذبية. كما إن الظروف في كردستان أفضل من بغداد ليل نهار. ويمكنك الوصول هناك عبر مطار حديث وفعال للغاية. وهناك فنادق وبنية تحتية جيدة"..

عن فورين بوليسي